الأمم المتحدة

DP/2006/41

Distr.: General
3 August 2006
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦
١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، نيويورك
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

تقرير عن الممارسة الحالية المتعلقة بتحديد معدلات معينة لاسترداد التكاليف ومعايير واضحة لاسترداد التكاليف*

موجز

يستند هذا التقرير إلى ثلاثة تقارير سابقة توثق الأساس المنطقي لسياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحالية المتعلقة باسترداد التكاليف ولتنفيذ هذه السياسة التي تتيح للمكاتب القطرية قدرا من المرونة في تحديد معدلات معينة للدعم الإداري العام.

وما زال المعيار الشامل الذي تستنير به سياسة البرنامج الإنمائي لاسترداد التكاليف هو ضرورة تقاسم جميع التكاليف غير المباشرة بالتناسب بين الموارد ''العادية'' والموارد ''الأخرى'' على مستوى فرادى الوحدات. وجرى تحديد معدلات معينة للدعم الإداري العام لتناسب مختلف سيناريوهات تنفيذ المشاريع بناء على تقييم إداري لطبيعة احتياجات المشاريع وتعقيدات تلك الاحتياجات، وكذلك استنادا إلى اعتبارات من قبيل ما يلي: الاستثمارات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز القدرة التنفيذية على الإنجاز؛ وحجم المساهمات؛ والاتفاقات المبرمة مع المانحين بناء على مفاوضات مركزية؛ واستمرار العمل بمعدلات قديمة محددة لتقديم المنح؛ والعوامل الخاصة بكل بلد على حدة، بما يشمل الأوضاع المتأزمة.

وعلى الرغم من تعذر وضع مبدأ نهائي يُهتدى به في تعيين نسبة محددة لمعدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام في حدود النطاق المتراوح بين ٥ و ٧ في المائة، ينبغي المحافظة على المرونة العامة التي تتيحها السياسة الراهنة حتى عام ٢٠٠٧، حينما سيمكن تقييم فعاليتها تقييما كاملا.

* جمع البيانات اللازمة لموافاة المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات أدى إلى تأخير تقديم هذا التقرير.

290806 290806 06-45526 (A)

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٣

ثانيا – المبادئ الهادية لسياسة البرنامج الإنمائي في استرداد التكاليف ٤

ثالثا – المعايير الهادية للبت في إقرار معدلات محددة لاسترداد التكاليف ٦

رابعا – تنسيق الأهداف فيما بين الوكالات ومعدلات استرداد تكاليف الدعم الإداري العام ٨

خامسا – الخلاصة والاستنتاجات ٩

المرفق

تحليل أداء الدعم الإداري العام لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ..... ١٠

أولا – معلومات أساسية

١ – أعد هذا التقرير بناء على مقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠٠٥ الذي طلب إلى البرنامج الإنمائي أن يتناول بمزيد من التفصيل الممارسة المتبعة حاليا في مختلف البلدان لتحديد معدلات معينة لاسترداد التكاليف ومعايير واضحة لاسترداد التكاليف[١].

٢ – وتناولت ثلاثة تقارير سابقة[٢] بإسهاب سياسة البرنامج الإنمائي الراهنة لاسترداد التكاليف التي تنهض على فكرة التناسب ومبادئ مواءمة استرداد التكاليف بين الوكالات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفصّل آخر هذه التقارير (DP/2005/CRP.5) على وجه الخصوص العملية التي تُحسب بها معدلات رسوم دعم الإدارة العامة المطلوبة من جميع مشاريع الصناديق الاستئمانية والمشاريع المنفذة على أساس تقاسم التكاليف مع أطراف أخرى.

٣ – ومنذ استحداث السياسة الراهنة في عام ٢٠٠٤ والبرنامج الإنمائي يعمل في إطار منسق على مواءمة جميع الاتفاقات الجديدة والقائمة المبرمة مع المانحين مع المعدلات الجديدة من أجل توفير تمويل متناسب لتكاليف الدعم من جميع الموارد. وعقب انقضاء فترة انتقالية (٢٠٠٤)، أصبح عام ٢٠٠٥ يمثل السنة الأولى للتنفيذ الكامل للسياسة الجديدة لاسترداد التكاليف. وسوف يقدم البرنامج الإنمائي تقريرا إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧ عن التقدم الشامل صوب بلوغ أهداف التناسب.

٤ – ومع أن الهدف من هذا التقرير ليس معالجة فعالية سياسة استرداد التكاليف الحالية، فمن المجدي رغم ذلك تحديد سياق النقاش الحالي في إطار الاستعراض الأعم لنموذج البرنامج الإنمائي لتخصيص الأموال والموارد. وتسعى هذه العملية إلى تحليل توزيع الموارد العادية والموارد الأخرى داخل هياكل البنية التحتية للبرنامج الإنمائي وتحديد نموذج مالي متكامل يعكس النموذج المتطور لإدارة الأعمال لدى البرنامج الإنمائي وسوف يجري الاسترشاد بالآثار المترتبة على عملية استعرض النموذج المالي في إعداد التقرير الذي سيقدمه البرنامج الإنمائي إلى المجلس التنفيذي عن فعالية سياسة استرداد التكاليف الراهنة في أيلول/سبتمبر

---

(١) انظر DP/2006/2.

(٢) بحث التقرير الأول (DP/2004/35) تصنيف التكاليف إلى مباشرة وغير مباشرة في سياق مساعي الأمم المتحدة الرامية إلى التبسيط والمواءمة. أما التقرير الثاني (DP/2005/CRP.4)، فيورد معلومات مفصلة عن استخدام الإيرادات المحققة من استرداد التكاليف، ويقترح أوجه تحسين في طريقة الإبلاغ عن الإيرادات باعتبارها جزءا من ميزانية الدعم لفترة السنتين من أجل زيادة الشفافية. ويتناول التقرير الثالث (DP/2005/CRP.5) استرداد التكاليف على صعيد المشاريع استجابة لقرار مجلس الإدارة ٣٠/٢٠٠٤ الذي طلب وضع معايير واضحة لتحديد معدلات دعم الإدارة العامة لأي مشروع بعينه.

٢٠٠٧. وفي الوقت ذاته، سيجري إطلاع المجلس التنفيذي باستمرار على جميع خطوات التقدم المحرز في استعراض النموذج المالي وما سيترتب عليه من آثار في الهيكل العام لتقديم الخدمات لدى البرنامج الإنمائي وموارده.

٥ - وتجدر الإشارة إلى معلومة أساسية تضاف إلى هذا التقرير، وهي أن التعديل التدريجي لمعدلات استرداد تكاليف الدعم الإداري العام من نسبة ٣-٥ في المائة إلى نسبة ٥-٧ في المائة فيما يتعلق بالمساهمات المقدمة من أطراف أخرى والصناديق الاستئمانية لم يستوف تماما بعد (انظر الجدول ١ في المرفق ١). وعند هذا الحد، وصل زهاء ٥٠ في المائة من المكاتب إلى معدل لاسترداد تكاليف الدعم الإداري العام يبلغ ٥ في المائة وسطيا، بما يمثل بالفعل الحد الأدنى المستهدف في هذه السياسة، بينما تحقق تماما الهدف المنشود لهذه السياسة في حالة المساهمات المقدمة لتقاسم التكاليف مع البلدان المشمولة بالبرامج (معدل ٣ في المائة لاسترداد تكاليف لدعم الإداري العام). وسوف توضح الفقرات التالية بعض التحديات التي تواجهها المكاتب القطرية في هذا الشأن. ولكن الصندوق الإنمائي ما زال، من الناحية المؤسسية، يرصد الامتثال للسياسة من خلال أدوات رصد معينة مثل التقارير المختارة المعدة وفق مواصفات معينة و''تقارير تقييم الأداء المتوازنة''. والغرض من هذه السياسة مساعدة المكاتب القطرية والوحدات المؤسسية على بلوغ الهدف النهائي من هذه السياسة - وهو أن تُعزى جميع التكاليف على نحو صحيح إلى مصادر تمويلها الحقة - مما سيضمن تجنب تبادل الدعم دون ضرورة بين مصادر التمويل المختلفة.

٦ - ويجدر بالذكر أيضا أن البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي قد وافقوا مؤخرا، من خلال فريق إدارة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على مواءمة معدل استرداد التكاليف بالنسبة للصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، والبرامج المشتركة والمكاتب المشتركة. وهذه الخطوة الهامة صوب إيجاد نهج مشترك لاسترداد التكاليف داخل أسرة الأمم المتحدة تستند إلى مبادئ ومعايير استرداد التكاليف التي جرت المواءمة بينها بالفعل بين وكالات اللجنة التنفيذية.

ثانيا - المبادئ الهادية لسياسة البرنامج الإنمائي في استرداد التكاليف

٧ - إن الهدف الأساسي لأي سياسة سليمة لاسترداد التكاليف في بيئة لا مركزية تتعدد فيها مصادر التمويل هو ضمان أن تعزى جميع التكاليف إلى مصادر تمويلها الحقيقية لتحاشي أي تبادل للدعم بين مصادر التمويل المختلفة. ومن ثم، ففي حالة البرنامج الإنمائي، يصبح

المبدأ الذي تهتدي به السياسة الناتجة هو ضرورة الحرص على ألا تدعم الموارد العادية تكاليف إدارة البرامج الممولة من الموارد الأخرى.

٨ - ولتحقيق ذلك الهدف، تطبق عدة مبادئ لعزو التكاليف وتصنيفها:

(أ) أن تُعزى إلى كل مصدر من مصادر التمويل جميع تكاليف أعمال الإدارة اللازمة التي تولتها المنظمة؛

(ب) يمكن تصنيف جميع التكاليف إلى ''تكاليف مباشرة'' و''تكاليف غير مباشرة ثابتة'' و''تكاليف غير مباشرة متغيرة''؛

(ج) ينطبق استرداد التكاليف بوجه عام على التكاليف غير المباشرة المتغيرة، وهي التكاليف غير المباشرة الزائدة عما يعرف بـ ''الهيكل الأساسي'' للمنظمة[٣].

٩ - وتقضي السياسة الراهنة باسترداد التكاليف غير المباشرة في صورة دعم إداري عام من جميع مشاريع الصناديق الاستئمانية والمشاريع المنفذة على أساس تقاسم التكاليف مع أطراف أخرى في نطاق يتراوح بين ٥ و ٧ في المائة من فرادى المساهمات. ومن المشاريع المنفذة على أساس تقاسم التكاليف مع البلدان المشمولة بالبرنامج بمتوسط قدره ٣ في المائة من حافظة المشاريع القطرية.

١٠ - وتعزز مختلف المكاتب القطرية هذه المرونة في تحديد معدلات استرداد تكاليف الدعم الإداري العام بطرق مختلفة. فعلاوة على الاهتمام العام بمراعاة التناسب، يوجد عدد من الاعتبارات والعوامل المستقلة التي تساهم في تحديد اختيار معدل معين لاسترداد التكاليف في النطاق المحدد في السياسة العامة الذي يتراوح بين ٥ و ٧ في المائة. وفيما يلي محاولة لتوضيح المعايير والمتغيرات ذات الصلة التي تحدد، أو تتضافر لكي تحدد معدلا ''معينا'' لاسترداد تكاليف الدعم الإداري العام على مستوى المشاريع.

(٣) التكاليف غير المباشرة المتغيرة هي جميع التكاليف التي تتكبدها المنظمة في أداء مهامها ودعم أنشطتها ومشاريعها وبرامجها، والتي لا يمكن أن تُعزى بصورة مطلقة لأنشطة أو مشاريع أو برامج بعينها. وتشمل هذه التكاليف عادة تكاليف الخدمات والوحدات الإدارية وما يتصل بها من تكاليف الأنظمة المستخدمة وتكاليف التشغيل. وللاطلاع على معالجة أكثر تفصيلا لمبادئ استرداد التكاليف، والمساهمة في تحمل التكاليف، وتصنيف التكاليف، انظر التقرير المتعلق بإدارة التكاليف الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآثارها على استرداد التكاليف (DP/2004/35).

ثالثا – المعايير الهادية للبت في إقرار معدلات محددة لاسترداد التكاليف

١١ – تنطبق الاعتبارات التالية على المشاريع الممولة بتبرعات تدار محليا على أساس تقاسم التكاليف مع أطراف أخرى والمشاريع الممولة من خلال صناديق استئمانية، وتوفر السياسة الحالية قدرا من المرونة في التعامل مع هذه المشاريع (نطاق يتراوح بين ٥ و ٧ في المائة).

١٢ – وتشير التعليقات الواردة من المكاتب القطرية إلى أن من الممكن تقسيم المعايير بوجه عام إلى فئتين، أي عوامل ترفع معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام وعوامل تخفضه. ويمكن أن توجد الفئتان معا وأن تؤثرا سويا على المعدل النهائي لاسترداد التكاليف. ومثال ذلك أن الإكثار من متطلبات الإبلاغ يمكن أن يسوغ التفاوض حول رفع معدل استرداد التكاليف، وفي مقابل هذا، فإن كبر حجم المساهمة يدعو إلى تخفيض معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام بناء على وفورات الحجم التي يحققها. وعندما يجتمع هذان السيناريوهان في وقت واحد، فسوف يُهتدى في اختيار المعدل بتقييم إداري لأثرهما مجتمعين على مستوى المشروع، مما يجعل محاولة وضع معايير مسبقة لتحديد معدلات معينة لاسترداد تكاليف الدعم الإداري العام لفرادى المشاريع تحديا صعبا.

١٣ – وتعدد الفقرات التالية المعايير العامة التي أوردتها المكاتب القطرية للاهتداء بها في تحديد معدل معين لاسترداد تكاليف الدعم الإداري العام.

طبيعة وتعقيد الاحتياجات الإدارية للمشروع

١٤ – بوجه عام، كلما زاد تعقيد المشروع من حيث تصميمه والرقابة عليه واحتياجاته المتعلقة بالإبلاغ واعتماده على نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ارتفع المعدل المطبق لاسترداد تكاليف الدعم الإداري العام. وعلى الرغم من الافتراض القائل بأن المشروع المعقد، إذا ما اعتبر كذلك، سيؤدي إلى تطبيق معدل أقرب إلى ٧ في المائة منه إلى ٥ في المائة، فليس ثمة دليل على أن ذلك يمكن أن يُترجَم إلى معدلات محددة. ومن الصعب قياس التعقيد انطلاقا من المقر، وبالتالي، يصعب فرض معدل مُلزم وفقا لذلك. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى عامل هام يتمثل في ازدياد تواتر الدور الذي يؤديه البرنامج الإنمائي كمقدم للمساعدة الإنمائية في حالات الأزمات وحالات ما بعد الأزمات، بما في ذلك المشاريع المنفذة بصورة مباشرة، الأمر الذي يستدعي مزيدا من الاعتماد على الموارد الداخلية. وفي معظم البلدان التي تعاني من الأزمات، حيث التنفيذ المباشر أمر شائع، يتكبد البرنامج الإنمائي مزيدا من تكاليف الدعم، ولا سيما على المستوى المحلي (الأطر التنفيذية التي تقوم عليها خدمات المكاتب القطرية)، مما يبرر قدرا أكبر من الدعم الإداري العام.

حجم المساهمة

١٥ - يتوقع المانحون عموما أن المساهمة الكبيرة تبرر معدل استرداد لتكاليف الدعم الإداري العام أقل من المعدل ٥ في المائة المعتمد. ولئن كان هذا النوع من الحجج يستند إلى مبررات معقولة تتعلق بوفورات الحجم، فإن التجربة المستمدة من منظمات الأمم المتحدة الأخرى (وخاصة اليونيسيف) تبين أن إدارة نظام لمعدلات استرداد التكاليف مستند إلى مقياس متغير تنطوي على عمل إداري ثقيل ولا تعكس بالضرورة الصورة الحقيقية للاحتياجات المتصلة بالدعم الإداري. فالصناديق الاستئمانية الكبيرة، مثلا، تتطلب من البرنامج الإنمائي أن ينشئ وحدة إدارية مخصصة، مما يؤدي بدوره إلى إضافة عبء ثقيل إلى تكاليف الدعم الإداري. وعلاوة على ذلك، فإذا كان البعض قد يتوقع أن انخفاض رسوم استرداد التكاليف قد يحفز المانحين على تقديم مساهمات أكبر، فإن ذلك لم يحصل في واقع الأمر.

المعدل المحدد مركزيا

١٦ - أبرم البرنامج الإنمائي اتفاقات إطارية بشأن المساهمات مع معظم المانحين الثنائيين الرئيسيين وصناديق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما وحد العديد من الجوانب المتعلقة بتلك العلاقات، بما في ذلك النهج العام بشأن استرداد تكاليف الدعم الإداري. وتتماشى تلك الاتفاقات الإطارية مع المعدلات الجديدة لاسترداد التكاليف. ومن الأمثلة الإضافية عن مثل تلك الاتفاقات الاتفاق الإطاري للمفوضية الأوروبية بشأن الإدارة المالية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقد اعتُمد في هذين المثالين معدل ثابت لاسترداد تكاليف الدعم الإداري العام (٧ و ٥ في المائة على التوالي)، مما مكّن من تفادي الحاجة إلى التفاوض بشأن المعدل على المستوى القطري بين الوحدات المنفذة والمكاتب القطرية.

مواصلة العمل بالمعدلات القديمة المحددة في مستوى أقل من المعدلات الموافق عليها

١٧ - تمثل العلاقة القديمة مع بعض المانحين أحد العوامل التي يبدو أنها تسهم في الحفاظ على معدل استرداد لتكاليف الدعم الإداري العام في مستوى أدنى من النسبة المعتمدة المتراوحة بين ٥ و ٧ في المائة . وعلى الرغم من أن السياسة المتعلقة بهذا الموضوع قد اعتمدت في عام ٢٠٠٤، مع السماح بفترة انتقالية مدتها سنة واحدة لتمكين المكاتب القطرية من إعادة التفاوض بشأن معدلاتها لاسترداد تكاليف الدعم الإداري العام المتعلقة بالمشاريع الجارية بهدف الامتثال إلى السياسة الجديدة، فإن ذلك لم يتكلل دائما بالنجاح نظرا

لقلة عدد الدول التي كانت ترغب في إعادة النظر في معدلات التكاليف الإدارية المنصوص عليها سابقا.

متطلبات بناء الشراكات والمفاوضات مع المانحين

١٨ - يجب مراعاة جميع الأسباب السابقة لتحديد معدل معين ضمن السياق الأوسع لتعبئة موارد البرنامج الإنمائي ولجهود بناء الشراكات. ويتوقع المانحون من البرنامج الإنمائي أن يظل شريكا مستجيبا ومرنا. وتظل القدرة على إعمال سياسة تتيح درجة معينة من المرونة بمثابة أداة استراتيجية تلجأ إليها المكاتب القطرية على نحو فعال من أجل تأمين شراكات جديدة للتدخلات الإنمائية وتعزيز الشراكات القائمة.

رابعا - تنسيق الأهداف فيما بين الوكالات ومعدلات استرداد تكاليف الدعم الإداري العام

١٩ - يرجح أن ينتج عن المناقشات التي جرت مؤخرا بين الوكالات بشأن الحاجة إلى تنسيق وتبسيط النهج المشترك فيما يتعلق باستعادة تكاليف الدعم تأثير عميق على مرونة المعدل المشار إليها أعلاه. وعلى وجه التحديد، اتفقت الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) منذ فترة وجيزة، في أيار/مايو ٢٠٠٦، على اعتماد معدل بقيمة ٧ في المائة على صعيد جميع الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة والمكاتب المشتركة.

٢٠ - ويستند قرار توحيد المعدلات إلى المبادئ التي سبق تنسيقها المتعلقة باسترداد التكاليف، والمحددة في الفصل الثاني، وكذا إلى التجربة الهامة بخصوص الصندوق الاستئماني للعراق، الذي يضطلع البرنامج الإنمائي بالنسبة له بدور الوكيل الإداري. وبالنسبة لبعض المنظمات، فإن عملية تنسيق المعدلات برعاية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد أدت إلى أن المعدل المطبق يفوق قليلا ما كانت ستتوصل إليه عن طريق التفاوض على أساس ثنائي. وبالنسبة لأطراف أخرى، فإن المعدل هو في واقع الأمر أقل من ذلك؛ ففي حالة اليونيسيف تحديدا، التي لها بنية موارد مماثلة لبنية موارد البرنامج الإنمائي، أسهمت الضرورات المتعلقة بالتنسيق والتبسيط في إعادة تكييف كبير لسياساتها الداخلية. وبالنسبة للبرنامج الإنمائي، يؤدي الاتفاق على معدل منسق إلى تقليص المرونة خلال المفاوضات مع المانحين فيما يتعلق بالصناديق والبرامج المشتركة الخاصة.

خامسا – الخلاصة والاستنتاجات

٢١ – تتأثر المعدلات المحددة لاسترداد تكاليف الدعم الإداري العام التي تعتمدها المكاتب القطرية بعدة معايير ومتغيرات. بيد أن النجاح لم يحالف اعتماد صيغ بعينها من شأنها أن تسعف المكاتب القطرية في تحديد معدلات معينة ضمن الهامش المتراوح بين ٥ و ٧ في المائة، وبحيث تناسب أنواعا مختلفة من المشاريع وطرائق التنفيذ. ونظرا للسمة اللامركزية التي تميز البرنامج الإنمائي ولهامش المرونة المتوخى في إطار السياسة، فإن المكاتب القطرية هي التي تقرر المعدل النهائي لاسترداد تكاليف الدعم الإداري العام.

٢٢ – وأخيرا، يجب أن يستند معيار تحديد معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام إلى البيئة التنفيذية الفعلية للمشروع، وينبغي له أن يراعي التقييم الإداري لطبيعة وتعقيد المشاريع وفروق التكاليف فيما بين المكاتب القطرية. وينبغي الحفاظ على بعض المرونة وعلى هامش تقديري من أجل تمكين المكاتب القطرية من التفاوض بنجاح على معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام و/أو تعديله ضمن الهامش المحدد بالاستناد إلى القرارات المتعلقة بالتصميم والإدارة التي تتخذ على أساس كل مشروع على حدة.

٢٣ – وختاما، فإن فرض معدلات استرداد تكاليف الدعم الإداري العام على نحو صارم قد لا يكون مفيدا في بناء الشراكات على نطاق واسع أو متماشيا مع الأهداف الأساسية المتمثلة في التبسيط والتنسيق. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد معدل معين على أساس معايير المشروع قد يمثل عبئا إداريا، وقد يتسبب في خطر الإفراط في التبسيط على نحو يجانب الدقة أو في اعتماد صورة غير صحيحة عن تكلفة الترتيبات الإدارية لمشروع محدد. ولا مناص من الحفاظ على بساطة التوجيه فيما يتعلق بالسياسة العامة وعلى درجة من المرونة، ومواصلة الاستفادة من الفرص الحالية المتعلقة بالتنسيق فيما بين الوكالات. وبنهاية عام ٢٠٠٧، سيكون البرنامج الإنمائي في وضع يمكنه من تقديم تقرير كامل عن فعالية سياسته فيما يتعلق باسترداد التكاليف واقتراح تعديلات حسب الاقتضاء، رهنا بنتائج استعراض النموذج المالي المؤسسي.

المرفق

تحليل أداء الدعم الإداري العام لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥

الجدول ١

زيادة معدلات استرداد تكلفة الدعم الإداري العام

(تقاسم التكاليف مع طرف ثالث والمساهمات في الصناديق الاستئمانية – المكاتب القطرية فقط)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥
	(كنسبة إلى مجموع عدد المكاتب)	
المكاتب التي يقل فيها معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام عن ٣ في المائة	٣٢ في المائة	١٢ في المائة
المكاتب التي يفوق فيها معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام أو يعادل ٣ في المائة ويقل عن ٤ في المائة	٢٤ في المائة	٢٤ في المائة
المكاتب التي يفوق فيها معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام أو يعادل ٤ في المائة ويقل عن ٥ في المائة	٢١ في المائة	٢٦ في المائة
المكاتب التي يفوق فيها معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام أو يعادل ٥ في المائة ويقل عن ٦ في المائة	١٢ في المائة	١٩ في المائة
المكاتب التي يفوق فيها معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام أو يعادل ٦ في المائة ويقل عن ٧ في المائة	٤ في المائة	٩ في المائة
المكاتب التي يفوق فيها معدل استرداد تكاليف الدعم الإداري العام ٧ في المائة	٧ في المائة	١١ في المائة

الرسم البياني ١

زيادة معدلات استرداد تكاليف الدعم الإداري العام

(تقاسم التكاليف مع طرف ثالث والمساهمات في الصناديق الاستئمانية – المكاتب القطرية فقط)

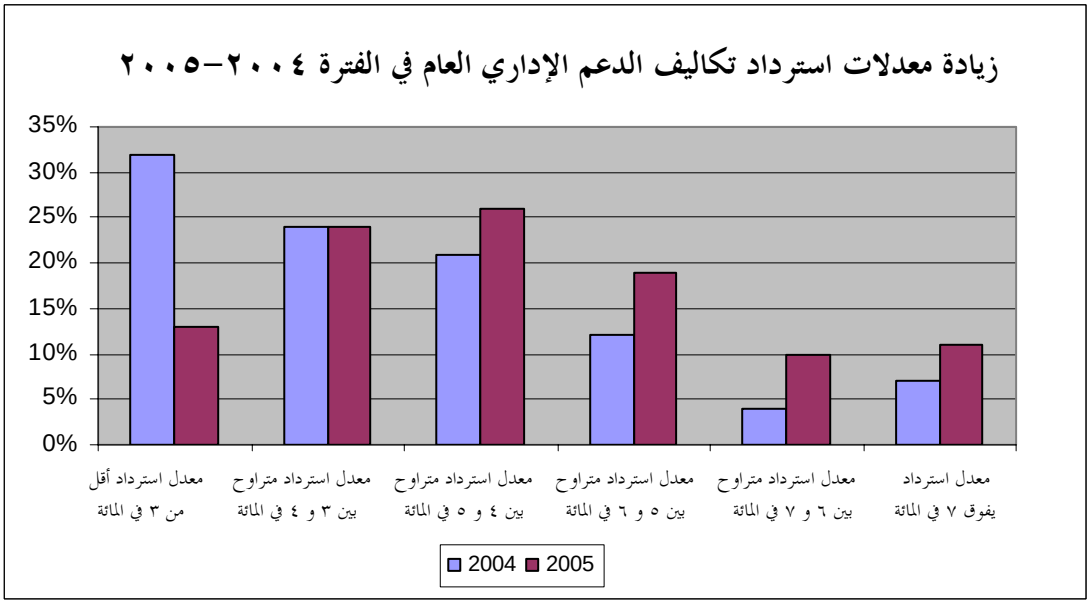

الجدول ٢

الإيرادات والنفقات البرنامجية المتعلقة بالموارد الأخرى (الدعم الإداري العام) في الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٥، حسب مصدر التمويل

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٠٤			٢٠٠٥			٢٠٠٥-٢٠٠٤	
	مجموع النفقات	الدعم الإداري العام المقيد على المكاتب	معدل الدعم الإداري العام	مجموع النفقات	الدعم الإداري العام المقيد على المكاتب	معدل الدعم الإداري العام	مجموع النفقات	مجموع تكاليف الدعم الإداري العام المقيدة
الموارد الأخرى الآتية من جهات مانحة	١ ١٨٣,٠	٤١,٦	٣,٥ في المائة	١ ٩٠٧,٠	٧٧,٥	٤,١ في المائة	٣ ٠٩٠,٠	١٠٧,٨
الموارد الأخرى المحلية	١ ١١١,٠	٣٠,٣	٢,٧ في المائة	١ ٢١٤,٠	٤٠,٨	٣,٤ في المائة	٢ ٣٢٥,٠	٨٢,٤
المجموع	**٢ ٢٩٤,٠**	**٧١,٩**	**٣,١ في المائة**	**٣ ١٢١,٠**	**١١٨,٣**	**٣,٨ في المائة**	**٥ ٤١٥,٠**	**١٩٠,٢**